الأمــم المتحـدة

S/2012/368



Distr.: General
27 May 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

إلحاقاً برسالتي المؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢، (S/2012/363)، التي أطلعت فيها مجلس الأمن على حالة تنفيذ القرار ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، يؤسفني أن أبلغكم أن أعمال العنف ضد السكان المدنيين والصدامات بين قوات الحكومة وجماعات المعارضة المسلحة في مختلف أرجاء الجمهورية العربية السورية قد تصاعدت في اليومين الماضيين. وقد وقع الحدث الأشد عنفاً وإثارة للقلق في منطقة الحولة بمحافظة حمص يوم ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢ وفي الساعات الأولى من يوم ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٢.

وتفيد روايات السكان المحليين بأن الهجمات بدأت يوم الجمعة، المصادف ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢، في أعقاب مظاهرات تلت الصلاة واستمرت إلى ما بعد منتصف الليل. وقال أفراد في الجيش السوري الحر ومواطنون محليون آخرون إن ١١٦ شخصاً قد قتلوا وما يزيد عن ٣٠٠ شخص قد أصيبوا بجروح.

وفي ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٢، اضطلع مراقبون وخبراء في الحقوق المدنية وحقوق الإنسان من بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية بزيارة إلى قريتي تلدو وكفر لاها في منطقة الحولة، حيث شاهدوا جثث القتلى وأكدوا بعد فحص الذخائر أن قذائف قد أطلقت من المدافع والدبابات على أحد الأحياء السكنية. واستمعوا إلى روايات شهود عيان من السكان المحليين بشأن ما حدث. وكانت القريتان المذكورتان خارج سيطرة الحكومة، ولكنهما كانتا مطوقتين بتواجد عسكري مكثف. وقال مسؤولون حكوميون إن سبعة ضباط من الأمن كانوا قد قتلوا في منطقة الحولة في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢.

وتفاوضت الدوريات مع كلا الطرفين بشأن وقف إطلاق النار ضماناً لسلامة أفرادها. وعند نقطة التفتيش الواقعة على أطراف قرية تلدو، شاهد الفريق ناقلتي جند مصفحتين ودبابة واحدة. والتقت دوريات البعثة بحشود من السكان المحليين. ورغم هذه





300512 300512 12-35319 (A)



الظروف، استقبل السكان المحليون والجيش السوري الحر والمجلس الثوري ولجنة التنسيق المحلية المراقبين استقبالاً إيجابياً. غير أن السكان المحليين أبدوا قلقهم إزاء مغادرة المراقبين، حيث قالوا إن مغادرتهم ستتيح المجال لقوات الحكومة بأن تستأنف القصف. ولهذه الأسباب، قام السكان في تلدو بمنع ثلاثة من أفراد إحدى الدوريات من مغادرة البلدة بصورة مؤقتة. وطالب جميع المحاورين المحليين البعثة بأن يكون لها تواجد في منطقة الحولة.

وشاهدت دوريات البعثة ٨٥ جثة، كان من ضمنها جثث ٣٤ طفلاً و ٧ نساء، موجودة في أحد المساجد في تلدو. ولم يتمكن المراقبون فوراً من تحديد سبب الوفاة، وإنما لاحظوا إصابات ناجمة عن طلقات نارية وإصابات ناجمة عن شظايا قذائف مدفعية. وقال سكان محليون إن هناك جثث موتى موجودة أيضاً في مسجد آخر، ولكن دورية البعثة لم تتمكن من زيارته لأسباب أمنية. وشاهدت الدورية أيضاً قذائف مدفعية ودبابات، وكذلك آثارا حديثة لجنازير دبابات. وقد دمرت مباني عديدة بالأسلحة الثقيلة.

وقام المراقبون بزيارة قرية تلدو في وقت لاحق من اليوم ذاته. وشاهدوا سكاناً محليين يحفرون قبراً جماعياً لدفن الموتى. وقام فريق البعثة بزيارة مسجد آخر في القرية شاهدوا فيه ثلاث جثث، كان من بينها جثة امرأة ورضيع تعرضا لإصابات ناجمة عن طلقات نارية، وشاهدوا في مسجد آخر أربع جثث لأشخاص آخرين تعرضت وجوههم لإصابات شديدة. وقد أمن مراقبو البعثة إعادة ما بين ست وثماني جثث أخرى إلى قرية تلدو لدفنها، كان من ضمنها جثة امرأة وجثث أطفال، من نقطة تفتيش لقوات الحكومة. وقد حملت هذه الجثث آثار إيذاء بدني شديد.

وفي قرية كفر لاها، التقى المراقبون العسكريون بممثلي كل من الجيش السوري الحر والمجلس الثوري ولجنة التنسيق المحلية. وتحدث المراقبون مع السكان المحليين الذين زعموا أن الرجال المسلحين الذين دخلوا القرية كانوا أفراد جماعة شبه عسكرية موالية للحكومة تدعى ''الشبيحة'' أتوا من قرية القبو المجاورة. وعرض على المراقبين مصابون من الكبار والأطفال، ولكنهم لم يتمكنوا من التحقق من وقت حدوث هذه الإصابات.

واتصلت البعثة بالهلال الأحمر العربي السوري لتطلب منه معونة طبية للمصابين في القريتين. بيد أن ممثلي الهلال الأحمر أجابوا بأن جميع سيارات الإسعاف موجودة في حي السلطانية بحمص الذي تعرض أيضاً للقصف ليلاً. والتقت دوريات البعثة المحلية بمحافظ حمص وأطلعته على أدلة من الصور وأفلام الفيديو. ومع أن تفاصيل الظروف غير معروفة، فإننا نستطيع التأكيد بأن قصفاً بالمدفعية وبقذائف الهاون قد حدث. وحدثت هناك أيضاً أشكال أخرى من العنف، بما فيها إطلاق النار من مسافة قريبة والإيذاء البدني الشديد.

وفي أعقاب هذه الأحداث، تعرض مراقبو الأمم المتحدة لمزيد من الانتقاد لعدم وقفهم العنف، بل وحملتهم بعض الأوساط المسؤولية عن ازدياد أعمال العنف. وهناك سوء فهم يصعب تصحيحه لدور المراقبين العسكريين غير المسلحين وما يمكن وما لا يمكن لهم القيام به. ويضع ذلك وجود الأمم المتحدة على الأرض في وضع محفوف بالمخاطر فيما يتعلق بكل من القدرة على تنفيذ العمليات وتوفير الأمن الشخصي للمراقبين.

وتشكل هذه الجرائم المروعة والوحشية التي انطوت على استخدام عشوائي وغير متناسب للقوة انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وللالتزامات بموجب خطة النقاط الست لوقف استخدام الأسلحة الثقيلة في المراكز السكانية والعنف بجميع أشكاله. وهذه الجرائم تستوجب إجراء تحقيق يتسم بالشفافية والاستقلالية والحياد. ويجب محاسبة هؤلاء المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم.

وأطالب بشدة حكومة الجمهورية العربية السورية أن توقف فوراً استخدام الأسلحة الثقيلة في المراكز السكانية وأن تضطلع بمسؤوليتها عن حماية المدنيين. ويجب أن يتوقف على الفور العنف المسلح بجميع أشكاله في الجمهورية العربية السورية. وأحث المعارضة المسلحة على الامتناع عن الثأر والحفاظ على التزامها بعدم اللجوء إلى العنف المسلح. ومع ذلك، أؤكد بأنه يجب في المقام الأول على حكومة الجمهورية العربية السورية أن تجعل من وقف العنف المعلن في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢ حقيقة واقعة. ومن الواضح أيضاً أنه يتعين البدء بعملية سياسية لإيجاد حل للمأزق السياسي الحالي الخطير.

وأرحب بالدعم المتواصل لمجلس الأمن بالإجماع للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بالأزمة السورية. وأحث أعضاء المجلس على مضاعفة ما يقدمونه من دعم للمبعوث الخاص وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية وعلى إيجاد سبل فعالة تكفل وقفاً فورياً لجميع أشكال العنف المسلح واتخاذ مزيد من الخطوات عند الضرورة، وذلك لتهيئة الظروف لتنفيذ خطة المبعوث الخاص المشترك المؤلفة من ست نقاط وولاية البعثة. وفي هذا الصدد، يعد تطبيق تدابير تكفل تقيد حكومة الجمهورية العربية السورية بالتزاماتها بوقف استخدام الأسلحة الثقيلة في المراكز السكانية أمراً ذا أهمية خاصة. وأدعو حكومة الجمهورية العربية السورية إلى تنفيذ الجوانب الأخرى من خطة النقاط الست تنفيذاً سريعاً وتاماً لتهيئة المناخ لعملية سياسية ترمي إلى إيجاد حل للأزمة المتواصلة بالوسائل السلمية وتلبي الطموحات المشروعة للشعب السوري. فكلما استمر العنف الحالي، طالت الفترة التي سيحتاجها المجتمع لتلتئم جراحه.

وسيسافر المبعوث الخاص المشترك عنان إلى دمشق في وقت قريب. وأعرب عن خالص أملي بأن تنتهز القيادة السورية هذه الفرصة لتغير المسار تغييراً جوهرياً وتختار الدبلوماسية على السلاح ضماناً لتلبية تطلعات الشعب السوري المشروعة بالحرية والكرامة والرخاء.

وأرجو ممتناً أن تتفضلوا بعرض هذه الرسالة على وجه الاستعجال على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) **بان** كي - مون